أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/26م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

"ترمب" يوقع على قانون حظر المساعدات للسلطة 3

هل تختلف افكار بولتون حول "حل الدولتين" عن ترامب؟ 4

إيران تنتقد تغييرات الإدارة الأميركية: تعيين بولتون يستهدفنا 5

موفاز: بولتون حاول إقناعي بضرب إيران 8

الخارجية الأميركية تقدم آلية لقطع المساعدات عن الفلسطينيين 10

إيران تستشعر الخطر من تغييرات الإدارة الأميركية 12

أميركا من القوة الناعمة إلى العسكرة 15

استراتيجية «بولتون» 17

السياسة الخارجية الروسية في العهد البوتيني السادس 18

أوروبا و"معاقبة" روسيا: مقاربات تحددها المصالح 22

"ترمب" يوقع على قانون حظر المساعدات للسلطة

واشنطن – صفا 2018\3\25

صادق الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الجمعة على قانون يمنع وزارة الخارجية في بلاده من تحويل مساعدات للسلطة الفلسطينية بقيمة 300 مليون دولار، إذا ما استمرت الأخيرة بدفع مخصصات لعائلات الشهداء والأسرى.

ووفقا لموقع "فوكس نيوز" الأمريكي، فإن المصادقة على القانون جاءت بعد نحو ثلاثة أشهر من تقديمه لدى مجلس الشيوخ الأمريكي.

وصادق الكونغرس قبل يومين على قانون حجب المساعدات المالية عن السلطة، طالما واصلت الأخيرة دفع مستحقات الأسرى والشهداء.

وسمي القانون باسم تايلور فورس، نسبة إلى الطالب الأمريكي الذي كان أيضاً ضابطاً في الجيش الأمريكي، والذي قتل في يافا في آذار/مارس 2016، على يد فلسطيني نفذ عملية طعن بالقرب من ساحة الساعة.

وفي الأربعاء الماضي أعلن المبادر للقانون السناتور "ليندزري غرهام" أن هناك تقدماً في مشاورات سن القانون وقال إنه متفائل بالمصادقة النهائية عليه، في حين جرى تسمية القانون "تايلور فورس" على اسم الطالب الأمريكي الذي قتل في مارس 2016 في يافا وهو جندي سابق في جيش بلاده خدم في العراق وأفغانستان حيث تجند والداه بالإضافة للسناتور "غرهام" لسن القانون.

وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن مجلس الشيوخ انضم لمجلس النواب "الكونغرس" في المصادقة على قانون ميزانية بقيمة 1.3 ترليون دولار يشمل زيادة جوهرية في ميزانية الأمن.

هل تختلف افكار بولتون حول "حل الدولتين" عن ترامب؟

بيت لحم – معا – 2018\3\25

نشرت صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية تقريرا عن الدور المتوقع القادم للمستشار الامريكي الجديد للامن القومي جون بولتون حول عملية السلام في الشرق الاوسط.

وأوضحت الصحيفة أن مواقف بولتون على مر السنين، عبرت عن معارضته لحل الدولتين، حيث ادعى أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية هي "مضيعة للوقت".

ودعا إلى اقتراحات تتناقض مع الأفكار التي نوقشت داخل الإدارة الأمريكية في سبيل خطة السلام التي يعمل عليها صهر الرئيس جارد كوشنير ومبعوثه الخاص لعملية السلام جيسون غرينبلات.

وحول مواقف بولتون بشأن حل الدولتين، قال مسؤول كبير في البيت الأبيض، إن تعيينه لم يغير موقف الإدارة المعلن بشأن هذه القضية، وقال إن "الرئيس أوضح بأنه سيدعم حل الدولتين إذا وافق الطرفان على ذلك".

وتشير التصريحات الأمريكية، بأن الخطة التي يعدها فريق بقيادة كوشنير تكمن في "دعم مبهم" لحل الدولتين، ولكن تبذل سلسلة من الإجراءات للوصول إلى حل يخدم الجانبين، وتواصل الإدارة العمل على الخطة، ولم تحدد موعدًا لنشرها.

هذا وصرح مسؤول كبير في البيت الأبيض للصحيفة، قبل الإعلان عن تعيين بولتون بأن "الإدارة لن تفرض اتفاقاً على أي من الدولتين، فنحن نبحث عن مخطط واقعي يمكن تسويقه للطرفين، فما الفائدة من بذل الجهد إذا كان المخطط يلائم طرفا واحدا ؟".

تجدر الإشارة إلى أن تعيين بولتون سيزيد من فرص انسحاب الولايات المتحدة، خلال أقل من شهرين، من الاتفاقية النووية مع إيران، وهي خطوة من المتوقع أن تتم الإشادة بها في إسرائيل وبعض الدول العربية، ولكن أيضاً ستزيد من فرص التصادم المباشر مع إيران.

وتعترف الإدارة بأن التأثير المستقبلي لأي قرار بشأن القضية النووية مع إيران هو من بين الاعتبارات التي ستحدد موعد نشر خطة السلام، بالإضافة إلى اعتبارات مثل الوضع السياسي في إسرائيل، والحالة الصحية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، والحالة الأمنية في قطاع غزة.

إيران تنتقد تغييرات الإدارة الأميركية: تعيين بولتون يستهدفنا

طهران ـ فرح الزمان شوقي العربي الجديد 25\3\2018

انتقد مسؤولون إيرانيون، التغييرات الأخيرة في الإدارة الأميركية، لا سيما تعيين الرئيس دونالد ترامب، جون بولتون مستشاراً للأمن القومي، معتبرين أنّ ذلك التعيين "يستهدف طهران".

ورأى حسين نقوي حسيني المتحدّث باسم لجنة الأمن القومي والسياسات الخارجية في البرلمان الإيراني، اليوم السبت، أنّ تعيين بولتون "يستهدف طهران بشكل مباشر، ويرمي لإسقاط إيران في النهاية".

ونقلت وكالة "إيسنا" الإيرانية، عن حسيني قوله، إنّ "الولايات المتحدة الأميركية تستكمل سياساتها التي تستهدف إيران، من قبيل فرض عقوبات جديدة أو الإصرار على الموقف السلبي من الاتفاق النووي، فضلاً عن طرح عناوين خلافية من قبيل الصواريخ أو ملف حقوق الإنسان، وكلّها تصب لصالح تحقيق ذات الهدف".

واتهم حسيني، الولايات المتحدة، بدعم جماعة "مجاهدي خلق" المعروفة باسم "تنظيم المنافقين" في الداخل، قائلاً إنّ "واشنطن تعلم أنّها جماعة إرهابية، ولكنّها تدعمها وستستخدمها كأداة كونها تريد الإيقاع بإيران"، وذكّر أيضاً بأنّه "قبل تعيين بولتون غيّر ترامب وزير خارجيته ريكس تيلرسون الذي كان يدعم الاتفاق النووي، وعيّن آخر مخالفا له".

وأعلن ترامب، الخميس الماضي، استبدال مستشاره للأمن القومي إتش آر ماكماستر، بالسفير الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة جون بولتون.

ويعدّ بولتون أحد رموز مجموعة المحافظين الجدد، التي برزت في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش، وهندست الحرب الأميركية على العراق عام 2003، كذلك مثّل أميركا في الأمم المتحدة من 2005 حتى 2006.

وجاء قرار ترامب بعد سلسلة من الإقالات والاستقالات في فريقه، إذ أقال، قبل أسبوعين، وزير الخارجية ريكس تيلرسون، من منصبه، واستبدله بمدير وكالة الاستخبارات المركزية "سي آي إيه" مايك بومبيو.

وحضّ المتحدّث باسم لجنة الأمن القومي الإيراني، الجهاز الديبلوماسي في بلاده، للوصول إلى نتيجة تؤكد أنّه "لا أمل من صدور موقف إيجابي من قبل الإدارة الأميركية تجاه إيران وجمهوريتها الإسلامية"، معتبراً

أنّ "المجاراة والرضوخ لن يسببا إلا المزيد من التمادي الأميركي، وهو ما يتطلّب تعاملاً ثورياً، وأكثر تأثيراً من قبل المسؤولين الديبلوماسيين الإيرانيين"، بحسب قوله.

وختم حسيني بالقول إنّ "إيران اختبرت أميركا خلال تطبيق الاتفاق النووي، فأثبتت أنّها ليست أهلاً لا للحوار ولا للتفاوض ولا للالتزام بالمعاهدات الدولية".

وترامب وصف الاتفاق النووي الإيراني، في أكثر من مناسبة، بـ"السيئ"، وتوعد بـ"تمزيقه"، فيما شدّدت إدارته عقوباتها على طهران، بسبب اتهامها بخرق البند الخاص بتجريب صواريخ باليستية.

وبينما طالب بعد ذلك، بإدخال تعديلات عليه، هدّد ترامب، في أكتوبر/تشرين الأول 2017، بالانسحاب من الاتفاق "حال فشل الكونغرس الأميركي وحلفاء واشنطن في معالجة عيوبه".

والأسبوع الماضي، توقّع السناتور الجمهوري بوب كوركر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، أن ينسحب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني، في مايو/أيار المقبل.

وفي سياق تصريحات المسؤولين الإيرانيين، أكد المساعد الأول لرئيس مجلس الشورى حسين أمير عبد اللهيان، اليوم الأحد، أنّ التغييرات الأخيرة في الإدارة الأميركية، واستمرار "التصريحات المعادية" لإيران من قبل ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، "كلها تدل على أنّ التكتيكات الأميركية الجديدة، تحول المعطيات نحو نهج أمني، وهو ما يصب لصالح كسب فوائد تجارية تعود على ترامب"، كما قال.

ودعا عبد اللهيان إلى "تقديم منطق القوة في التعامل مع البيت الأبيض على قوة المنطق، مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ العزة والحكمة والمصلحة الإيرانية"، مشدداً على "ضرورة استمرار التعامل الإيراني البنّاء في الإقليم، مع الحفاظ على استمرار تطوير القدرات الدفاعية العسكرية".

وأشار عبد اللهيان إلى موقف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، المؤيّد لهذا التصعيد إزاء طهران، معتبراً أنّ الأخير "عالق في لعبة أميركية إسرائيلية، ستنعكس تبعاتها السلبية على الرياض وحلفائها".

وقبل ذلك، كان رئيس لجنة الأمن القومي البرلمانية علاء الدين بروجردي، قد رأى، في تصريحات، أمس السبت، أنّ "الولايات المتحدة الأميركية، قررت اتخاذ سياسات متشددة إزاء إيران"، داعياً إلى "تعزيز العلاقات مع الشرق كروسيا والصين بدلاً من التوجه نحو الغرب"، معتبراً أنّ تعيينات ترامب الأخيرة "تستهدف الاتفاق النووي بالدرجة الأولى، وتؤكد على مجاراة الرغبات الإسرائيلية والسعودية".

أما نائب الرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري، فقال، أمس السبت، إنّ أميركا تتبع سياسات وصفها بـ"الحمقاء"، معتبراً أنّ ترامب لا يشكّل تهديداً لبلاده، داعياً إياه لمخاطبة الإيرانيين بأدب ومنطق.

وأشار جهانغيري لموعد تمديد تعليق العقوبات من قبل الرئيس الأميركي، في مايو/أيار المقبل، فرأى أنّ "أميركا ستثبت حينها إن كانت أهلاً للثقة"، مؤكداً "اهتمام طهران بفتح علاقات دولية مع الآخرين".

وفي 14 يوليو/تموز 2015، أبرمت إيران ومجموعة "5+1" (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)، الاتفاق النووي، الذي يلزم طهران بتقليص قدرات برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها.

ومنذ دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ، في 16 كانون الثاني/يناير 2016، تعيّن على الإدارة الأميركية أن "تصادق" عليه كل 90 يوماً أمام الكونغرس، أي أن تؤكد أمام السلطة التشريعية أنّ طهران تحترم الاتفاق.

موفاز: بولتون حاول إقناعي بضرب إيران

عرب ٤٨ تحرير : محمد وتد 2018\3\25

قال وزير الأمن الإسرائيلي الأسبق، شاؤول موفاز، إن جون بولتون مستشار الأمن القومي الجديد للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حاول إقناعه بأن إسرائيل يجب أن تهاجم إيران، بينما كان يعمل سفيرا لواشنطن في الأمم المتحدة.

ويعارض بولتون الاتفاق الذي أبرمته القوى الكبرى مع إيران عام 2015، ويدعو مراراً إلى استهداف منشآتها النووية. وفي عام 2015، كتب مقال رأي في صحيفة "نيويورك تايمز" عنونه "لإيقاف قنبلة إيران، اقصفوا إيران بالقنابل".

وردت تصريحات موفاز، اليوم الأحد، خلال فعاليات مؤتمر "يديعوت أحرونوت" الذي عقد بالقدس المحتلة بمناسبة 70 عاما على إسرائيل، وذلك خلال ندوة شارك بها العديد من رؤساء هيئة الأركان السابقين في الجيش الإسرائيلي.

وضم الاجتماع أربعة من رؤساء الأركان السابقين، موشيه يعالون، وبني غانتس، ودان حالوتس، وشاؤول موفاز، الذي قال إن جون بولتون، مستشار الأمن القومي الجديد لحكومة ترامب، حث إسرائيل على مهاجمة البرنامج النووي الإيراني، فيما قال رؤساء الأركان الأربعة إنهم يعارضون إلغاء الاتفاق النووي.

وحول احتمال شن هجوم على إيران، قال موفاز: "لا أعتقد أنه كان سيكون أمرا ذكيا، ولا حتى من جانب الأميركيين اليوم ولا من جانب أي أحد حتى يصبح التهديد واقعيا".

وأضاف موفاز: "أنا أعرف جون بولتون عندما كان سفيرا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، حاول إقناعي بأن إسرائيل يجب أن تهاجم إيران، فلا أعتقد أنه كان سيكون أمرا ذكيا، ليس من جانب الأميركيين اليوم وليس من أي شخص حتى يصبح هذا التهديد حقيقياً".

جون بولتون والمغامرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية

جون بولتون، المستشار القومي حديث التعيين للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، هو أحد غلاة المحافظين الجدد ومعروف بمواقفه المتشددة إزاء إيران وروسيا، ومن المنادين بشن الحرب على كوريا الشمالية.

وقد تم سؤال الأربعة عن جهود إيران لتسليح نفسها. وقال غانتس: "إيران تطمح في الحصول على أسلحة نووية والتي في نظرها ستعطيها حصانة إستراتيجية ويجب على العالم ضمان عدم وصولها إلى هناك."

وأضاف حالوتس أن "أي بلد يريد الوصول إلى أسلحة نووية سيصل في النهاية إلى أسلحة نووية".

ووفقا لموفاز، فإن التهديد والخطر الإيراني كبير جدا لأمن إسرائيل، إيران اليوم تتواجد على حدود إسرائيل، عبر سورية ولبنان، ولا أحد لا يستطيع أن يضمن المستقبل لمواطني إسرائيل إذا كان لدى إيران أسلحة نووية".

واستبعد موفاز إمكانية اندلاع حرب في الصيف قائلا: "في رأيي، لن تكون هناك حرب في الصيف لأن الجيش الإسرائيلي هو واحد من أكبر وأقوى الجيوش في العالم. أعتقد أن جميع أعدائنا من حولنا يعرفون ما هي قدرات الجيش الإسرائيلي ولذلك أعتقد أنه لن تكون هناك حرب".

من جانبه، قال يعالون إن "قادة المنطقة أدركت أن جيوشهم لا يمكن أن تهزم وتنتصر على الجيش الإسرائيلي، ونتيجة لذلك توجهوا في اتجاهين، واحد هو الإرهاب والصواريخ وحرب العصابات. الثاني، التهديد غير التقليدي، وخاصة النووي، وذلك بغية الإحباط أو التدمير؟، فطالما كان ذلك ممكنا، لتحقيق هذه الإنجازات دون استخدام القوة العسكرية، لكن في حالة لم يكن هناك أي خيار يجب استخدام القوة".

وأثار التعيين المفاجئ للسياسي الأميركي والمتطرف جون بولتون في منصب مستشار الأمن القومي موجة من التساؤلات حول نيات بلاده المستقبلية من القضية الفلسطينية بشكل عام وقضايا العالم على وجه العموم.

فمن المعروف عن بولتون الذي شغل سابقا منصب سفير لدى الأمم المتحدة معاداته للفلسطينيين وحقهم في إقامة دولتهم.

وحسب "هآرتس"، فإن بولتون لا يؤمن بـ"حل الدولتين"، بل حل الدول الثلاث، بحيث يرى وجوب ضم ما تبقى من الضفة للأردن، وضم غزة لمصر على أن تكون إسرائيل دولة ثالثة دون تنازلات تمس بأمنها، في حين برزت معارضته لانسحاب إسرائيلي من كامل مناطق الضفة خشية على أمنها.

تجدر الإشارة إلى بولتون، وهو المستشار الثالث للأمن القومي لترامب منذ توليه المنصب، كان مثيراً للجدل خلال عمله في الأمم المتحدة. ورغم إعجاب بعض الدبلوماسيين به خلال فترة عمله، إلا أنه أثار غضب كثيرين بسبب نهجه الفج في التعامل مع الأمور الدبلوماسية.

الخارجية الأميركية تقدم آلية لقطع المساعدات عن الفلسطينيين

واشنطن- "القدس" دوت كوم- سعيد عريقات- 26\3\2018

أعلن الرئيس دونالد ترامب في تصريحات (الجمعة، 23 آذار 2018) أنه وقع قانون الإنفاق الحكومي الذي مرره مجلس الشيوخ مساء الخميس (2018/3/22) بقيمة 1.3 تريليون دولار لعام 2018، رغم أنه ليس راضيا عن كل ما جاء فيه.

وتشمل ميزانية الإنفاق التي وقعها ترامب ملحقا جعل من مشروع قانون "تايلور فورس" الذي يقضي بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية في حال استمرار دفعها مخصصات لأسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال قانوناً يسري مفعوله على الفور.

يشار إلى أن قانون "تايلور فورس"، سمي كذلك نسبة للطالب الأميركي الذي كان أيضاً ضابطاً في الجيش الأميركي، والذي قتل في عملية نفذها فلسطيني في مدينة يافا في آذار 201.

ولم يعرف حتى هذه اللحظة حجم الأموال التي ستحجبها الإدارة الأميركية عن الفلسطينيين وما هي الآلية التي ستستخدمها لإنفاذ ذلك. ومن المتوقع أن تبلغ وزارة الخارجية الأميركية الكونغرس قريبا حول كيفية تنفيذ القانون.

ولا يزال من غير الواضح حجم المساعدات التي سيقتطعها الكونغرس من المساعدات المقدمة للفلسطينيين، خاصة في أعقاب التخفيضات الهائلة التي نفذتها إدارة الرئيس ترامب أولا باقتطاع 110 ملايين دولار من ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومن ثم مبالغ طائلة من الأموال المقدمة بشكل مباشر للسلطة الفلسطينية..

وبحسب مصادر في وزارة الخارجية الأميركية فان وزارة الخارجية كانت تفكر لإنفاق حوالي 215 مليون دولار كمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة هذا العام، كما طلبت 215 مليون دولار أخرى من المساعدات للفلسطينيين في ميزانية 2019. وبمجرد أن وقع ترامب على المشروع ليصبح قانونًا (الجمعة 2018/3/23)، فانه سيكون أمام وزارة الخارجية 15 يومًا لتقديم تقرير للكونغرس حول البرامج التي ستخضع للتخفيضات.

وكانت تمت المصادقة على هذا القانون، في وقت متأخر من مساء الخميس (2018/3/22) في مجلس الشيوخ، بعد حوالي ثلاثة أشهر من تمريره في مجلس النواب الأميركي، في أعقاب التوصل لاتفاق بين

الحزبين يقضي بدمجه في إطار مشروع الميزانية المؤقتة (التي حددت بقيمة 1.3 مليار دولار) للحكومة الفيدرالية.

وقال السيناتور ليندزي غراهام ، عضو لجنة العلاقات الخارجية وكبير مهندسي مشروع القانون في مجلس الشيوخ "بعد أكثر من عامين من العمل الشاق ، أصبحنا على وشك أن يصبح قانون تايلور فورس قانونًا فعالاً لحرمان السلطة الفلسطينية من دفع المكافآت المالية لـ/الإرهابيين/ وعائلاتهم. هذه المكافآت للهجمات /الإرهابية/ لا تتفق مع القيم الأميركية، ولا تتماشى مع الأخلاق والأعراف الأميركية كما أنها لا تتسق مع عملية السلام".

أما السيناتور اليميني من ولاية تكساس ، تيد كروز ، وهو يعتبر أيضا من غلاة الداعمين للاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات فقد قال في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر "يتضمن مشروع القانون، قانون تايلور فورس، وهو التشريع الذي أشرفت عليه بفخر ، والذي سيوقف أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة من الذهاب إلى السلطة الفلسطينية إذا استمرت سياسة الدفع النقدية للإرهابيين وعائلاتهم". فيما حذر السيناتور الديمقراطي باتريك ليهي من ولاية فيرمونت والسيناتور دايانا فاينشتاين من ولاية كاليفورنيا من أن تمرير القانون سيؤثر سلبيا على عملية السلام ويلقي بالفلسطينيين إلى هاوية اليأس والتشدد.

ويسود التقدير بأن هذا القانون سيؤثر على مئات الملايين من الدولارات المخصصة للمنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن وزارة الخارجية الأميركية بدأت بالفعل بتقليص بعض المبالغ المحولة إلى السلطة الفلسطينية.

إيران تستشعر الخطر من تغييرات الإدارة الأميركية

طهران ـ فرح الزمان شوقي العربي الجديد 26\3\2018

راهنت طهران طويلاً على مسألة دعم المجتمع الدولي لاتفاقها النووي بما يحبط مساعي الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الرامية للضغط عليها نووياً ولكبح برنامجها الصاروخي ودورها الإقليمي، لكنها بدأت، في الوقت الراهن، تشعر بأن الأمور باتت تتجه نحو مسار أكثر تعقيداً وصرامة. فتغيرات الإدارة الأميركية والمناصب الهامة التي منحت لأشخاص معروفين بعدائهم لإيران، جعلت شكل الحكومة الأميركية الحالية تبدو وكأنها الأكثر عداءً وتشدداً إزاء البلاد منذ عقود.

ويجلس ترامب، الذي يتخذ قرارات غير متوقعة وغير مدروسة، على رأس الهرم الذي حاولت إيران أن تتعامل معه طيلة الأشهر الماضية. ولعبت على هذا الوتر أمام المجتمع الدولي الذي فاجأته قرارات ترامب، حتى خارج الدائرة الإيرانية، لكنها أصبحت تشعر اليوم أن تحالفاته مع أطراف في الإقليم، والمناصب التي منحها إلى وجوه صعبة المراس، قد تعني الكثير لها في المستقبل. وشكّل تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي هاجساً جدياً لدى إيران، فهو من المعادين القدماء لها، والذي قدّم سابقاً سيناريو لخروج أميركا من الاتفاق النووي الذي رفضه بشدة، واقترح الدخول في محادثات سرية بين أميركا وكل من فرنسا وألمانيا وإسرائيل والسعودية لإيجاد مخرج من الاتفاق، داعياً إلى إقناع الكل بتهديدات طهران والحشد للحصول على دعم دولي يؤيد خروج واشنطن من الاتفاق. وعلّق وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، سابقاً على هذه المطالب بالقول إنها لن تتسبب إلا بالمزيد من العزلة للولايات المتحدة، وعلى بولتون أن يقتنع بالسبب الذي دفع بلاده للتفاوض مع إيران حول الملف النووي بعد سنوات من الامتناع عن ذلك، وبعد أن أصبحت بحاجة للاتفاق، بحسب وصفه. وبولتون هو صاحب الوجه الذي تعتبره إيران داعماً قوياً لجماعة "مجاهدي خلق" المعارضة للنظام، والملقبة في الداخل بتنظيم "المنافقين" والمصنفة كجماعة إرهابية. ومنذ تعيينه في منصبه الأخير، نشرت كافة المواقع الإيرانية صوراً لبولتون في مؤتمرات لهذه الجماعة، التي وعد أعضاءها، في أحد خطاباته، بالقضاء على النظام الإيراني بحلول العام 2019.

وجيمس ماتيس، الذي تسلم منصب وزير الدفاع الأميركي، معروف هو الآخر بعدائه وكراهيته لطهران و"حزب الله"، وهو الذي يحمل ضغينة تفجيرات بيروت التي أدت إلى مقتل عناصر من المارينز في العام

1983. أما الوجه الثالث المقلق فهو وزير الخارجية الجديد، مايك بومبيو، الذي حل مكان ريكس تيلرسون، وكان هذا الأخير ممن ساهموا، بشكل أو بآخر، باستمرار العمل بالاتفاق النووي رغم معارضة ترامب. ورأى بومبيو، وهو رئيس الاستخبارات المركزية السابق، صراحة أن منظومة إيران الصاروخية تشكل تهديداً لإسرائيل، وأن طهران تدعم الحوثيين في اليمن ومجموعات شيعية في العراق، وكلها مساع تحتاج كبحاً.

تقرأ طهران كل هذه التغييرات من باب محاولة الضغط عليها، نووياً وإقليمياً وصاروخياً، وتعتبر أن ما يحدث مجاراة للرغبات السعودية والإسرائيلية. وقد علق المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسات الخارجية، حسين نقوي حسيني، على هذه التطورات بالقول، أمس الأحد، أن التغييرات في الإدارة الأميركية، وتعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي، يعني استهدافاً لطهران بشكل مباشر، واصفاً التغييرات بالهادفة، إذ ترمي للإطاحة بإيران. ورأى حسيني، في تصريحات نقلتها وكالة "إيسنا" الإيرانية، أن الولايات المتحدة مستمرة بفرض العقوبات، وتصر على موقفها السلبي من الاتفاق النووي وتطرح عناوين خلافية، من قبيل ملف الصواريخ وحقوق الإنسان، وكل هذا يؤكد على رفع مستوى العداء والإصرار على ذات السياسات. وقال إن "واشنطن ليست أهلاً للثقة ولا للحوار ولا للتفاوض ولا للالتزام بالمعاهدات الدولية". ودعا مسؤولي الجهاز الدبلوماسي الإيراني، والمقصود به وزارة الخارجية التي تولت ملف الحوار مع الغرب، إلى الاقتناع بأنه لا أمل من تغيّر الموقف الأميركي، وبأن الرضوخ أو المسايرة لن تؤدي إلا للمزيد من التمادي الأميركي.

واتفق مع نقوي في موقفه هذا المساعد الأول ومستشار رئيس البرلمان للشؤون الدولية، حسين أمير عبد اللهيان، الذي دعا إلى تقديم "منطق القوة" على "قوة المنطق" في التعامل مع البيت الأبيض، معتبراً أن التغييرات التي طاولت المناصب الأميركية تعني أن لدى واشنطن تكتيكا يقوم على رفع مستوى النهج الأمني في التعامل مع طهران. ودعا إلى الاستمرار بتطوير المنظومة العسكرية الدفاعية، وإلى استمرار الموقف الإيراني من قضايا الإقليم، الذي وصفه بالفاعل والبنّاء. وقبل ذلك، أكد رئيس لجنة الأمن القومي البرلمانية، علاء الدين بروجردي، أن واشنطن صعّدت مسار سلوكها، وقررت اتخاذ سياسات أكثر تشدداً نحو طهران، داعياً إلى تعزيز العلاقات مع الشرق بدلاً عن الغرب. ورأى أن كل القرارات الأميركية الأخيرة تؤكد مجاراة السعودية وإسرائيل، وهما اللتان تقفان ضد الاتفاق النووي ودور إيران في المنطقة. أما نائب

الرئيس الإيراني، إسحاق جهانغيري، وإن وصف السياسات الأميركية بالحمقاء، إلا أنه بدا أكثر تفاؤلاً في مسألة الاتفاق النووي. ونوه إلى الموعد المقبل لتمديد تجميد العقوبات، والذي سيتخذه ترامب في مايو/أيار المقبل، معتبراً أنه سيكون فرصة أمام أميركا، متجاهلاً أن الرئيس الأميركي كان قد أعلن خلال موافقته على التمديد السابق أنه سيكون الأخير، إلا في حال تم تعديل نص الاتفاق أو اتخاذ قرارات تقف بوجه برنامج إيران الصاروخي وتهديداتها، حسب رأيه.

وفي الوقت الذي تشعر فيه إيران بخطر التصعيد ضدها، والذي سيترجم غالباً بفرض عقوبات جديدة عليها، وربما سينهي عمر اتفاقها النووي، أيدت بريطانيا الخطوات الأميركية إزاء طهران، كما أن فرنسا أعلنت صراحة رفضها لبرنامج إيران الصاروخي وأبدت تحفظها على دورها الإقليمي عدة مرات. وبوجود حديث عن مفاوضات تدور بين واشنطن وحلفاء أوروبيين تتعلق بهذه الملفات، يبدو أن طهران ستبقى متمسكة باتفاقها حتى النفس الأخير، ولن تتحمل مسؤولية فضّه أمام المجتمع الدولي. كما يشعر الداخل الإيراني أن البلاد باتت تواجه مثلثاً، يشكله ترامب ومعه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، وهو ما قد يعرّض الاتفاق النووي لعراقيل أصعب من تلك التي مرّ بها سابقاً، ما سيجعل إيران تراهن أكثر على الحلفاء كروسيا والصين.

أميركا من القوة الناعمة إلى العسكرة

خليل العناني العربي الجديد 26\3\2018

يصرّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على عسكرة إدارته، ليس فقط من خلال ولعه بتعيين جنرالات في مناصب مدنية كثيرة مؤثرة، ولكن أيضا من خلال نهجه وطريقة تعاطيه مع القضايا الداخلية والخارجية. والعسكرة هنا لا تعني فقط بعدد المناصب التي يهيمن عليها جنرالات سابقون ورؤساء في هيئات الاستخبارات المختلفة، ولكن في أسلوب إدارة الملفات السياسية، خصوصا خارج الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، يعطي تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي الأميركي خلفاً للجنرال هربرت مكماستر الذي تمت إقالته قبل أسبوع ملمحاً جديداً للعسكرة التي يرسخها ترامب في إدارته، فسجل بولتون سيئ، سواء باعتباره أحد صقور المحافظين الجدد الذين يؤمنون بالقطبية الأحادية والهيمنة الأميركية، أو تصريحاته حين كان سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة في الفترة الثانية لجورج دبليو بوش، والتي أظهر فيها احتقاراً شديداً للمنظمة الأممية، ناهيك عن تصريحاته العدائية تجاه كوريا الشمالية وإيران، فيعكس تعيين هذا الرجل في البيت الأبيض المزاج العسكري الذي يحكم رؤية ترامب وتصوراته عن السياسة وكيفية ممارستها.

الأكثر من ذلك أن تعيين بولتون جاء بعد أيام قليلة من إطاحة وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، وتعيين مايك بومبيو، رئيس المخابرات المركزية الأميركية، خلفاً له. كما أن ثمة أحاديث كثيرة عن احتمالات إقالة ترامب وزير الدفاع، الجنرال جيمس ماتيس، واستبداله بجنرال آخر أكثر تعصباً يتواءم مع أفكاره وتصوراته السياسية. ويبدو أن ولع ترامب بالقوة الخشنة يدفعه دوماً إلى الميل ناحية اليمين السياسي، في اختياراته أعضاء إدارته. وهو يعتقد بسذاجة أنه كلما زادت العسكرة زادت هيبة أميركا واحترامها في العالم. وهو تصور تقليدي ومحافظ جداً للعلاقات الدولية، ينطلق من اعتبار القوة العسكرية وحدها العنصر الحاسم في حماية الأمن القومي، وذلك من دون اعتبار لبقية أشكال القوة، خصوصا ما سماها جوزيف ناي "القوة الناعمة"، والتي تتمثل في قوة الثقافة والإعلام والاقتصاد.

وحقيقة الأمر، كان وصول ترامب نفسه إلى الرئاسة بمثابة أول مسمار يتم دقّه في نعش نموذج "القوة الناعمة" الأميركي، ليس فقط كونه يمثل الوجه القبيح لأميركا، المنغلقة على ذاتها، والتي ترفض المهاجرين، وإنما أيضا لأنه شخص لا يؤمن أصلاً بهذه القوة، بل يراها تهديداً للأمن القومي الأميركي

ولمصالح بلاده. ويمثل تعيين بومبيو وبولتون وغيرهما ممن يحملون الرؤية نفسها دليلاً جديداً على تآكل القوة الناعمة الأميركية وتدهور رأسمالها الرمزي في العالم. وهما لا يعبآن كثيراً، شأنهما في ذلك شأن ترامب، بماذا يقول الآخرون عنهم. فالمهم بالنسبة إليهم هو حماية المصالح الأميركية من خلال منظور ضيق، لا يتناسب مع الصورة التي حاولت أميركا تصديرها عن نفسها خلال العقود الماضية، بلدا منفتحا ومتعددا وملهما للآخرين.

ولن يتورّع أمثال بولتون وبومبيو عن تغذية نزعة "العسكرة" لدى ترامب، وهما اللذان يشاركانه تصوراته نفسها عن أميركا وصورتها وموقعها في العالم. فعلى سبيل المثال، يتخذ الرجلان موقفاً صارماً من كوريا الشمالية، وربما يدفعان باتجاه شن حرب عليها، إذا ما فشل اللقاء التاريخي المزمع عقده بين ترامب وكيم جونغ أون في مايو/ أيار المقبل. فلكلا الرجلين، خصوصا بولتون، تصريحات معروفة عن ضرورة شن حرب وقائية ضد كوريا الشمالية. ففي مقال في صحيفة وول ستريت جورنال، في فبراير/ شباط الماضي، كتب بولتون "بالنظر إلى الفجوات في المعلومات الاستخباراتية الأميركية بشأن كوريا الشمالية، لا يجب الانتظار حتى الدقيقة الأخيرة". كما أن كليهما يحملان التوجه نفسه إزاء إيران، حيث يعتبران الاتفاق النووي معها من أسوأ السياسات التي اتبعها الرئيس السابق، باراك أوباما، وهو أمر يؤيدهما فيه ترامب الذي يخطط للانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في الشهور القليلة المقبلة، والذي قد يكون تمهيداً لعمل عسكري ضدها.

ولعل ما يجمع الرجلين أيضا هو مواقفهما من الإسلام والمسلمين، وهنا لا يختلفان كثيراً عن ترامب، وعن مستشاره للأمن القومي الأسبق، مايكل فلين، الذي كان يعتبر الإسلام "سرطانا" يجب التخلص منه. وهنا تصريحات مختلفة، خاصة لبومبيو، تشير إلى معاداة المسلمين واتهامهم بتشجيع الإرهاب. وهو أمر سوف يكون له تداعيات وانعكاسات على السياسة الخارجية الأميركية، خصوصا تجاه المنطقة العربية. وربما لن ننتظر طويلاً حتى نرى تجليات عسكرة إدارة ترامب في منطقتنا، وتبدو الشهور المقبلة حبلى بالأحداث الملتهبة.

استراتيجية «بولتون»

إيلي ليك الاتحاد 2018\3\26

إذا أردت أن تفهم مدى ملائمة مستشار الأمن القومي المقبل «جون بولتون» لنظام السياسة الخارجية في واشنطن، فليس عليك سوى النظر في محاولته الحشد ضد الاتفاق النووي الإيراني خلال العام الماضي. وتكشف لنا تفاصيل ذلك الكثير عن مدى فهم مستشار الأمن القومي الجديد لوضع أميركا في العالم. وبالطبع، شنّ الرئيس ترامب حملة ضد الاتفاق، غير أن البعض داخل الإدارة الأميركية شعر بالقلق إزاء القدرة على فرض عقوبات جديدة على البنوك والشركات التي تتعامل مع إيران من دون تعاون الدول الأوروبية الحليفة.

واستقر ترامب في نهاية المطاف على الاستراتيجية الأميركية الحالية المتمثلة في التهديد بالانسحاب من الاتفاق، ما لم يوافق الحلفاء الأوربيون على معالجة نقاط الضعف في الاتفاق، لاسيما البرامج الصاروخية الإيرانية ونظام التفتيش الضعيف.

بيد أن هذه الاستراتيجية لم تمض بصورة جيدة داخل المؤسسة في واشنطن، أو بالأحرى مع وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس تيلرسون. لكن الأمر لا يبدو كذلك مع «بولتون»، الذي وضع في السابق خطة سياسية بالتعاون مع «فريد فليتز» بشأن كيفية الخروج من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وهي الاسم الرسمي للاتفاق النووي الذي يهدف إلى تأمين مراقبة دولية للأنشطة النووية الإيرانية في مقابل رفع العقوبات عن النظام في طهران.

وقد حضّ «بولتون» الإدارة الأميركية على الاستمرار في استراتيجية دبلوماسية وسياسية من خلال تقديم دراسة بشأن مخالفة إيران لبنود الاتفاق، وطالب بإجراء مشاورات بشأن القرار مع الحلفاء، على أن يتم استبعاد روسيا والصين عن تلك المشاورات حتى اللحظة الأخيرة. ووضع «بولتون» خيارات بلغت حدّ «تغيير النظام»، وحثّ البيت الأبيض على تشجيع المناقشات في الكونجرس من أجل الضغط على الحلفاء بهدف وضع نهاية لمنح حقوق رسو وهبوط السفن والطائرات الإيرانية، ومطالبة النظام الإيراني بدفع تعويضات لضحايا الإرهاب، وإعلان تأييد واشنطن للمعارضة الإيرانية، وتقديم المساعدة للأقليات هناك. وعندما يصبح «بولتون» الشهر المقبل مستشاراً للأمن القومي الأميركي رسمياً، سيكون بمقدوره إعادة تقديم استراتيجيته للرئيس مجدداً، لكن في هذه المرة بصفته الرسمية.

السياسة الخارجية الروسية في العهد البوتيني السادس

جميل مطر الحياة 2018\3\26

دشنت نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة بداية عهد بوتيني سادس في روسيا. ثلاثة من العهود الخمسة الماضية قضتها روسيا وفلاديمير بوتين رئيساً لجمهوريتها وعهدان منها احتل فيهما منصب رئيس الوزراء. لا شك عندي أو عند كثيرين من متابعي التطور السياسي لروسيا منذ نهاية الحرب الباردة في أن الرئيس بوتين هيمن هيمنة مباشرة على إدارة السياسة الخارجية الروسية خلال العهود الخمسة وسيكون المهيمن عليها في العهد السادس الذي ينتهي في منتصف عام 2024. كذلك لن أتردد في هذه الآونة المضطربة في وضعنا الإقليمي والوضع الدولي، ولمناسبة تدشين عهد بوتيني جديد، أن أعلن توقعي أننا سنشهد تصعيداً في المواجهة المحتدمة حالياً بين روسيا والغرب بعامة. أتوقع في الوقت نفسه زيادة في شعبية وانتشار نموذج وفلسفة نظام بوتين في حكم روسيا في أنحاء أكثر من العالم. أتوقع أيضاً مشاهد غير مألوفة في العلاقات بين الصين في العهد الثاني للرئيس شي وروسيا في عهدها البوتيني الجديد وأميركا في عهد أو عهدي الرئيس دونالد ترامب. أتصور في الوقت نفسه أن سباقاً حامي الوطيس على مناطق نفوذ ونشاط اقتصادي وممرات مائية سينشب في إفريقيا بخاصة وكذلك في آسيا وأميركا اللاتينية، وهو السباق الذي ستحدد نتيجته الشكل الأولي لنظام دولي متعدد الأقطاب والمراتب. هذا الأخير بدأ فعلاً.

بوتين لا يبدأ من فراغ. رأيناه في بداية عهده الأول يجرب الاقتراب من الغرب، وبكلمات أكثر دقة، جرب الاستمرار في السياسة الخارجية التي سار عليها عهد ما بعد سقوط الشيوعية. ننحّي النية جانباً لنعترف بأن هذه المحاولات الروسية المبكرة قوبلت من الغرب باستهانة بالغة واستعلاء منفّر. نقدّر بأن الغرب أخطأ حين أراد أن يفرض على روسيا غير الشيوعية مكانة دنيا في المجتمع الغربي وموقعاً في الصف الثاني للدول الأعضاء في حلف الناتو. أراد أن يتعامل معها كما تتعامل الدول المنتصرة مع الدول المنهزمة. نقدر أيضاً بأن الغرب أخطأ مرة ثانية عندما تجاهل مشاعر جماعة الحكم الجديدة في الكرملين والمؤسسة العسكرية الروسية والكنيسة الأرثوذكسية وراح يتمدد بحلف الأطلسي في دول شرق أوروبا حتى صارت أعلام الحلف تطل مباشرة على حدود روسيا. نعترف ثالثاً بأنه أخطأ حين اندفع بطاقة إعلامية ودبلوماسية هائلة ليدعم الثورات الملونة التي نشبت في بعض دول أوروبا الشرقية. وقتها شعر حكام روسيا وعلى

رأسهم فلاديمير بوتين بأن الغرب يعد نفسه لفرض حصار على روسيا شبيه بالحصار الذي فرضه من قبل على الاتحاد السوفياتي.

ربما لو سلك الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، سلوكاً مختلفاً مع روسيا في ذلك الحين ولم يرتكب هذه الأخطاء الجسام لكان ممكناً أن يضع فلاديمير بوتين سياسة خارجية غير تلك التي انتهجها حتى الآن. ومع ذلك يرفض خبراء في شؤون الكرملين اتهام الغرب بارتكاب أخطاء مع روسيا. يقولون إن بوتين في الأحوال كافة؛ ما كان يقدر على انتهاج سياسة مختلفة إن هو أراد لنفسه شعبية ولروسيا مكانة تستحقها تاريخياً وجيوإستراتيجياً، وإن هو لم يتجاهل ضغوطاً داخلية تزداد قوة بمرور الوقت واستمرار تصاعد الغطرسة الغربية.

بوتين، رجل روسيا القوي، هو الذي يصنع السياسة الخارجية الروسية، بمعنى أنه هو الذي يقرر لمن يستمع في جهاز الكرملين من المحيطين به. ولكنه أيضاً يقرأ تقارير أجهزة الاستخبارات ويحترمها باعتبار فضلها على تكوينه السياسي والوطني ولكونها سنده الأهم. وفي رأي بعض المطلعين على بعض خفايا الكرملين تعتبر الاستخبارات الروسية بأفرعها كافة جماعة الضغط الأقوى تأثيراً في صنع السياسة الخارجية في روسيا. يليها على الأرجح مجمع صناعة السلاح. ليس خافياً على أحد أن الرئيس بوتين قرر مبكراً جداً الدخول في سباق تسلح مع الولايات المتحدة فور استعادة الجيش الروسي قوته وعافيته ومكانته. في ظني أن بوتين تدخل في أوكرانيا وجورجيا ثم في سورية؛ مستجيباً لضغط من قادة المؤسسة العسكرية ولحاجته الماسة إلى رفع معنويات جيشه وتدريبه على قتال في أرض أجنبية وتجربة كل سلاح جديد تنتجه بلاده. يصعب تصور بوتين يتخذ قراراً بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم والتدخل في سورية من دون ضغط من العسكريين الذين يريدون تأمين ميناء سيفاستيبول وأسطول البحر الأسود، وفي الوقت نفسه تأمين التسهيلات الروسية في ميناء طرطوس على الساحل السوري القريب من مضيق البوسفور. بالإضافة إلى وكالات الاستخبارات والأمن الداخلي وصناعة الارتزاق العسكري المزدهرة والمؤسسة العسكرية الرسمية والمصالح المالية والتكنولوجية المرتبطة بصناعة السلاح؛ يلعب الشعب الروسي دوراً غير مألوف عادة في معظم الدول الغربية. الروس شعب مسيس وعالي الحس الوطني، وبخاصة بعد أن عاد يمتزج لديه الإحساسان، الديني والوطني. كان واضحاً الدور الذي لعبه هذا المزيج أثناء حروب البلقان والأثر الذي خلّفه في مسيرة العلاقات بين روسيا ودول الناتو في مرحلة لاحقة. كان بوتين، ولايزال، واعياً لأهمية

مراعاة المشاعر القومية للشعب الروسي. حول هذا الشأن يعتقد باحثون غربيون وروس أن وراء شعبية الرئيس بوتين الجارفة رضا غالبية شعب روسيا عن جهوده لتستعيد بلادهم مكانتها بين الأمم العظمى.

يبقى عنصر كان يضغط طويلاً في عهود سابقة وسيظل يضغط طالما استمر اعتماد روسيا على مداخيل النفط والغاز لتسيير الحياة الاقتصادية. لا شيء يجعل الرئيس الروسي يغير اتجاهاً في سياسته الخارجية إلا أن ظهرت مؤشرات على قرب وقوع أزمة اقتصادية أو نقص في المواد الضرورية. مرة أخرى تظهر أهمية العلاقة التي تربط بين بوتين ونسبة كبيرة من شعب روسيا. لا ننسى أيضاً أنه في نظر الشعب الروسي كان الزعيم الذي حارب الإرهاب في الشيشان وداغستان حتى قضى عليه وحقق درجة لا بأس بها من الأمن الداخلي، وطمأن شعوب روسيا إلى أن لا خوف يمكن توقعه من عدو خارجي بفضل سياسته الخارجية مع دول الجوار، وبخاصة الجوار الآسيوي.

أستطيع القول في عجالة إن الرئيس فلاديمير بوتين التزم خلال عهود حكمه الدفاع عن أولويات السياسة الخارجية الروسية. تبدأ قائمة الأولويات بالعلاقات مع كومنولث الدول المستقلة، أي مع دول الجوار. يعود هذا البند في الحقيقة إلى عهود القياصرة؛ تارة يتمدد حتى جنوب أواسط آسيا وتارة ينكمش إلى حدوده الدنيا. إنه الخوف المركب والمعقد عند شعوب روسيا من تهديد متخيل أو حقيقي من غزوات تشنها جحافل أعداء روسيا القادمة من وسط أوروبا ووسط آسيا؛ إذ إن معظم هذه الحدود مفتوحة ومسطحة لا تحميها دفاعات طبيعية. البند الثاني في أولويات اهتمام السياسة الخارجية لروسيا هي المعارضة القوية لمحاولات الناتو التوسع شرقاً، وبخاصة منذ نهاية حرب الخليج حين راح الحلف يقصف صربيا ويغزو أفغانستان ثم احتل العراق وبعدها ليبيا. وفق الالتزام بهذا المبدأ كان لابد أن يتصدى بوتين بالقوة؛ لأنه لو خضعت أوكرانيا للناتو لأصبح لروسيا حدود مشتركة مع الناتو بطول ألفي كيلومتر. من الأولويات أيضاً التمسك باستعادة وتثبيت مكانة روسيا دولة عظمى، ومنها كذلك السعي الدائم إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

فاز الرئيس بوتين بولاية جديدة من دون منافسة جادة ولم يكن لدى العواصم الغربية شك في أن استمراره في قمة السلطة في موسكو ينذر بمرحلة شديدة التوتر في علاقات روسيا بالغرب. وواشنطن الراهنة جزءان؛ أحدهما يغص بمختلف القوى المشاركة في صنع السياسة الخارجية الأميركية، منها مراكز البحوث وقيادات البنتاغون والإعلام وشركات صنع السلاح والكونغرس بمجلسيه، كلها مع غيرها تتوقع مرحلة من

السياسات الخارجية الروسية العدوانية وسباق تسلح رهيباً قد لا يصل خيال إنسان عادي إلى تصوره. الجزء الثاني ويمثله الرئيس دونالد ترامب الذي لا يزال واثقاً من أن الرئيسين وحدهما قادران على صنع سلام عالمي.

هذا السلام؛ عالمياً كان أم إقليمياً، أو بين الدولتين الأميركية والروسية، يظل وهماً كبيراً لو لم يأخذ الرئيسان، بوتين وترامب، في اعتبارهما المعنى الحقيقي لانتهاء المرحلة الانتقالية التي اختارت القيادة الصينية أن تمر فيها قبل أن تستأذن في التربع على القمة الدولية منفردة أو مشاركة. أعتقد في النهاية أن حسابات الدولتين، الأعظم سابقاً، واستعداداتهما العسكرية والتكنولوجية لن تعني الكثير من دون الدراية العميقة بحقيقة وتفاصيل رؤية الرئيس الصيني شي لموقع بلاده في القمة الدولية وأهدافها وخططها المرسومة فعلاً وفهمها لدورها وحدود طموحاتها كقوة أعظم.

أوروبا و"معاقبة" روسيا: مقاربات تحددها المصالح

ناصر السهلي العربي الجديد 26\3\2018

بات من الواضح أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي، تتجه نحو فرض مزيد من الخطوات "العقابية" بحق روسيا، على خلفية قضية تسميم العميل المزدوج السابق سيرغي سكريبال وابنته في إنكلترا. وعلى الرغم من أن يوم الجمعة الماضي شهد نقاش قادة أوروبيين لأزمات عديدة في بروكسل، ومنها "الحرب التجارية" مع الحليف الأميركي، إلا أن الموقف الأوروبي من روسيا ظل الأولوية، وسط مساومات وأخذ ورد بين دوله حول الخطوات المقبلة تجاه روسيا، بعد تبنّي أغلبية القادة للموقف البريطاني.

وعلى الرغم من جهود دول أوروبية عديدة، وخصوصاً التي تشعر بأنها مستهدفة بسياسات الكرملين، للدفع باتجاه "إرسال رسالة جماعية واضحة لموسكو، بأنه لن يُسمح بزعزعة استقرار القارة"، كما ذكر رئيس الوزراء الدنماركي لارس لوكا راسموسن الجمعة في بروكسل، إلا أن دولاً أخرى ما تزال مترددة.

ففي جانب "القوى السياسية" القريبة من موسكو والكرملين، وشخصيات من أحزاب اليمين المتشدد، وبعض قادة في شرق أوروبا، يبدو أن خطة إحراجهم في الإعلام والسياسة والشارع، قد نجحت للدفع بتأييد مواقف حكوماتهم، في دول الشمال الأوروبي على الأقل، وخصوصاً مع التحشيد الإعلامي المطالب بمعاقبة الكرملين "على الهجوم بالغاز الكيميائي، في دولة غربية"، وفق ما يقول سياسي يساري في كوبنهاغن، مواكب للنقاشات الأوروبية.

وعلمت "العربي الجديد" أن عدداً من الدول الأوروبية الشمالية، شهدت بمشاركة ممثلي كتل برلمانية من "أصدقاء موسكو"، اجتماعات طارئة للجان الدفاع والخارجية "لإزالة أي غموض في الموقف، وتسليح قادة الدول بمواقف على طاولة البحث في التدابير العقابية". لكن على جانب "المصالح"، برزت مواقف مترددة إيطالية وقبرصية ويونانية وبلغارية، وتشكيك مجري وتشيكي، بسبب علاقات حكومات هذه الدول مع روسيا.

مصادر متابعة للجدل الأوروبي في بروكسل، قالت لـ"العربي الجديد"، إن الأمور الآن "على مفترق طريق، ليس في مصلحة أحد". لكن يبدو أن الأوروبيين تلاقوا على فكرة "استدعاء سفير الاتحاد الأوروبي لمدة شهر"، للمرة الأولى، ما يعني أن الرسالة واضحة، بأن "أوروبا سائرة في تدابير معاقبة الكرملين أكثر من الماضي".

هذا الأمر أكده رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، بالتزامن مع حسم رئيس الاتحاد الأوروبي، دونالد توسك، أن خطوات أخرى في الطريق "من قبل عدد من الدول"، وهو ما يشير إلى صعوبة اتخاذ موقف "من الكل الأوروبي". وأعلن توسك أنه يتوقع "أن تمضي الدول الأعضاء (في الاتحاد) نحو مزيد من التدابير".

تبرز في النقاشات القائمة، على صعيد وطني في اللجان المختصة بدعم قرارات الحكومات، قضية "إبعاد دبلوماسيين روس من عواصم بعض دول الاتحاد"، كأولوية "تضامنية من جهة، ولإظهار موقف موجّه للكرملين بالتحديد". ويبدو بالفعل أن دول أوروبا التقليدية القيادية، كفرنسا وألمانيا، ذاهبة نحو "تنسيق قوي". فالرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قالها في حضور المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بأنهما يعتبران "هذا الهجوم (تسميم سكربيال) تحدياً خطيراً لأمن وسيادة أوروبا. وعليه يتطلب الأمر رداً منسقاً من الاتحاد الأوروبي ودوله".

وما رشح من لقاءات بروكسل، يشي بأن القادة الأوروبيين يدركون الأوضاع الداخلية للدول الأعضاء، خصوصاً التي تعاني من نتائج استثمار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بناء شبكات مصالح وعلاقات مع قوى سياسية محلية فيها، إضافة إلى ولاء أقليات روسية في دول البلطيق.

لكن في المقابل، يبدو أن السويد والدنمارك ذاهبتان نحو تصعيد مختلف، فلم يستبعد قادة البلدين "اتخاذ إجراءات صارمة". فرئيس الوزراء الدنماركي راسموسن أكد أن بلده ذاهب "نحو تدابير واضحة، ومن الجيد أن يكون هناك موقف داعم لبريطانيا".

وعما يمكن اتخاذه من مواقف، أكدت مصادر في كوبنهاغن لـ"العربي الجديد"، أن "لدى كوبنهاغن ورقة قوية جداً، في نواحٍ اقتصادية ومصالح مباشرة تمس موسكو في مشروع نوردستريم2 الذي لا يبدو أنها ستمرره في مياهها بالبلطيق". كما أن بعض دبلوماسيي دول الشمال الأوروبي، لا يستبعدون أن تشهد الأيام المقبلة موجة طرد دبلوماسيين روس من عدد من الدول، ليبدو الأمر منسقاً وبخطوات تصاعدية. وفي خلفية الحديث عن التصعيد يبدو أيضاً أن "مقاطعة كأس العالم في روسيا (دبلوماسياً) من ضمن مروحة الخيارات".

وسائل أوروبية للمواجهة

عملياً، لدى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تحفّظ بعض الدول، وسائل عديدة لمواجهة موسكو. فدبلوماسياً يُعرّف مجلس الاتحاد الأوروبي الموقف بـ"ردود أفعال دبلوماسية على تحدٍ سياسي، أو تطور معارض لمصالح الاتحاد". ويذهب المجلس للتعريف ببعض تفاصيل هذه الردود ومسبباتها باعتبارها تصدر "إما بسبب الإرهاب، أو برامج نووية، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو ضم مناطق تابعة لدولة أخرى، أو التصرف بما يهدد استقرار الاتحاد".

وبالتالي، في المعايير المحددة لمجلس الاتحاد الأوروبي، عن ردود فعله تجاه تلك القضايا، يبدو أن الدول ملزمة باتخاذ مواقف، وإن حصلت أحياناً مساومة على طبيعتها انطلاقاً من الحفاظ على صورة ومتانة الاتحاد الأوروبي. في مسألة استدعاء سفير الاتحاد الأوروبي، يبدو أن الدول الأعضاء اتفقت على الخطوة الدبلوماسية. وهي تعبير "عن تدهور خطير في العلاقة والثقة بين دوله وروسيا".

في الحالة الراهنة، يبدو قلق موسكو واضحاً من تصاعد الخطوات، إذ إن "استدعاء سفير الاتحاد الأوروبي للتشاور"، يعني من بين أمور كثيرة، أن العلاقة تتجه نحو الحضيض، وإن كانت حتى الآن، لا تبدو "قطع علاقات دبلوماسية". وما سيحدد العلاقة هو ما ستتخذه الدول الأعضاء في شأن الدبلوماسيين في موسكو وفي دولها.

واستناداً إلى معايير المجلس الأوروبي نفسه، فإن "التدابير الجزائية متأصلة في تشريعات الاتحاد الأوروبي". وهو معيار تستند إليه بروكسل في معاقبة شركات وأشخاص ومجموعات وقطاعات محددة، أو دول بعينها.

ومن بين الإجراءات التي يقدم عليها الاتحاد الأوروبي في العادة، حظر السلاح، إذ يمنع تصديره، أو أنواع محددة منه، إلى دولة معينة. كما يمكن للاتحاد حظر السفر، وهو إجراء يمنح الاتحاد إمكانية وضع أسماء على لائحة الممنوعين من دخول أراضي دوله. ويمكن أيضاً أن يسري الحظر على أشخاص من دول الاتحاد بمنع سفرهم إلى خارج بلادهم.

كذلك يستطيع الاتحاد تجميد الأصول، وهو إجراء يتّبعه الاتحاد بحظر وصول أشخاص ومؤسسات لحساباتهم المصرفية، ومنعهم من التصرف بممتلكاتهم في دوله، ويحظر أن تسهل الدول وصول هؤلاء إلى السيولة في دوله. إجراء يمكن أن يؤلم الطبقة المحيطة ببوتين، وبالشركات الروسية.

وتحضر العقوبات الاقتصادية كإجراء إضافي أمام الاتحاد، فيمكن له أن يستهدف شركات محددة أو قطاعات بأكملها (مثلاً قطاع استخراج النفط والغاز وتصنيع السلاح، أو أي قطاع صناعي لدولة ما). ويمكن للإجراءات العقابية الأوروبية أن تحظر استيراد وتصدير بعض السلع والاستثمار المتبادل، ووقف كل الخدمات لقطاعات تلك الدول المستهدفة.

ومن الإجراءات المتوفرة أمام الاتحاد الأوروبي، فرض عقوبات دولية، إذ تسمح معايير الاتحاد بالذهاب نحو عقوبات دولية عبر مجلس الأمن الدولي، لكن هذه الخطوة يصعب الإقدام عليها في ظل قدرة موسكو على استخدام حق النقض "الفيتو" ضد أي قرار بحقها.

عقوبات سابقة

منذ أن ضمت موسكو شبه جزيرة القرم في 2014، اتخذ الاتحاد الأوروبي سلسلة من العقوبات بحقها، فقد جُمدت منذ ذلك العام "الاجتماعات الدورية" بين الطرفين، وعملية "تحرير التأشيرات مع روسيا". وبعيد الضم اتجهت دول "جي 8" (الثمانية الكبار) إلى أصلها "جي 7" لتعقد من دون روسيا. وأوقف الاتحاد الأوروبي مفاوضاته مع روسيا حول انضمامها إلى "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) ووكالة الطاقة الدولية (IEA). كما أقدم الاتحاد على تجميد حسابات 150 شخصاً و38 منظمة. ومنع استيراد أي سلع من منطقة القرم، بالإضافة إلى منع تصدير أدوات تقنية ووقف مشاريع الاستثمار، مع توقف تام للرحلات السياحية أو المشاركة بفعاليات في شبه الجزيرة.

وفي صيف 2014 قرر الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات اقتصادية على قطاعات محددة، ما تزال سارية، قبل أن يقوم في مارس/آذار 2015 بربط تلك العقوبات بتنفيذ اتفاق مينسك للسلام في أوكرانيا. وأدت تلك العقوبات إلى الحد من نفاذ البنوك والشركات الروسية إلى أسواق رأس المال في أوروبا، ومنع تصدير واستيراد السلاح. ولم تُستثنَ من العقوبات التقنيات الحساسة والدقيقة سوى تلك المرتبطة بتطوير الغاز والنفط.

وعلى الرغم من أن روسيا يمكنها أن ترد، وخصوصاً في مسائل إمداد الغاز نحو أوروبا، إلا أنه من الواضح أن الاتحاد الأوروبي فَقَد الثقة بالكرملين، مع تصاعد النبرة التي تشبّه بوتين بالزعيم النازي أدولف هتلر، كما فعل وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون. ليبدو أن الاتحاد ذاهب نحو خطوات أشد وطأة،

"على الأقل في عزل الكرملين"، وفرض ما يسميه بعض المراقبين "مراجعة شاملة للحسابات، بدل العودة إلى حقبة أصعب من الحرب الباردة التي يُدفع إليها الطرفان".

التعويل على قيام برلين وباريس بدور لتخفيف التوتر، يبدو أنه لم يعد يُجدي نفعاً تجاه موسكو. وبحسب ما يرى خبراء أوروبيون، في وسائل الإعلام المحلية، فإن "الكرة ترمى بقوة في مرمى الكرملين، وليس مستبعداً أن يذهب لتغيير طاقمه ومستشاريه وينزل إلى الواقعية بدل الإمعان في اللعب على الوتر القومي".

تم بحمد الله